الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

# سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

## مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

# المحاضرة العاشرة: الفكر الإقتصادي للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطيون)

**1- نشأة المدرسة الطبيعية:** ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر وكان على رأسها الطبيب الدكتور فرنسوا كيناي ولم تدم هذه المدرسة أكثر من خمس وعشرين سنة في المدة من سنة 1756-1778م[1]، حيث نشر كيناي عدة مؤلفات أهمها " الجدول الإقتصادي عام 1758م وكتاب "القانون الطبيعي" عام 1756م، وقد استقطب العديد من المفكرين والرواد في الأوساط السياسية والفكرية، ومن أتباع هذه المدرسة نجد"وليم بتي" الذي كان يعتقد بوجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الإجتماعية ويعتبر أن العمل هو الأساس في العملية الإنتاجية وكذلك كانتيون الذي وضع كتاب"طبيعة التجارة بصفة عامة" وعنده تخضع الجماعة الإنسانية للنظام الطبيعي وإعتبر ان الأرض هي الأساس في العملية الإنتاجية[2].

* **إنتقدت** المدرسة الطبيعية المدرسة التجارية وعارضت مبادئها خاصة ما تعلق منها بالتجارة التي تعتبرها –المدرسة التجارية– الوسيلة الوحيدة لخلق الثروة ورفضت تتدخل الدولة في تنظيم الإقتصاد فهذا القصور في تحديد القيمة والثروة وتزامنا مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا إنبثقت أفكار تساير التطور التقني والعلمي محاولة إعطاء تفسيرات إلا أن لها الإسهام الأول في بناء الفكر الإقتصادي رغم بساطة هذه التفسيرات إلا أن لها الإسهام الأول في بناء الفكر الاقتصادي الحديث[3].

* حيث ولدت الفيزيوقراطية في عهد إتسم بالإضمحلال الإقتصادي وبأزمة طويلة كونت الواقع الموضوعي الذي هيأ الثورة الفرنسية، فجاءت بأفكار إقتصادية ذات طابع ثوري تمردي واضح، نادت من خلالها إلى ضرورة الرجوع إلى الأرض والطبيعة بإعتبارها مصدر كل الخيرات والتخلي في المقابل على سياسات التجاريين التصنيفية التي دعا على تطبيقها كولبير الذي إتهمه بتفقير البلاد، ونادت بالإصلاح وتغيير الأوضاع والرجوع إلى القيم الطبيعية والأصلية للإنسان وإعتبر كيناي الأرض هي مصدر الثروة[4].

**2- خصائص المدرسة الطبيعية:** تتمثل أبرز خصائص المدرسة الطبيعية في مايلي:

**أ- النظام الطبيعي:** يرى الطبيعيون أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعيية، وهي في نظرهم تسير كافة مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية...، ولا دخل للأفراد في ذلك بل يجب عليهم أن يخضعوا لها لأنهم إذا أرادوا الخروج

---

[1] - أسماء جاسم محمد، **مرجع سابق** ص 22.

[2] - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص ص 39، 40.

[3] - محمد الأمين جبلي، المدرسة الطبيعية، منارة الإقتصاد، متاح على الرابط التالي: https://www.manarat-el-iktissad.com/2019/10/the-physiocrats.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/10.

[4] - إبراهيم بولمكاحل، http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.pdf

عنها فإن هذا سيؤدي إلى حدوث إختلالات داخل النظام، ذلك أن هذا النظام يستند إلى فكرة الملكية بكل أنواعها[5] والمتمثلة في :[6]

– **الملكية الشخصية:** وهي حق الشخص في إستغلال قدراته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه، أي الحق في الحرية.

–الملكية المنقولة: وهي حق الشخص في ملكية ناتج عمله.

–الملكية العقارية: وهي ترتبط بملكية الأفراد للأراضي الزراعية.

والنظام الطبيعي يقوم على مبدأين أساسين يوجهان نشاط الأفراد وإستمرار الحركة والتطور وهما:

**المبدأ الأول: مبدأ المنفعة الشخصية:** فالإنسان حسب رأيهم يهتدي في نشاطه وتصرفاته الإقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، فاللمنفعة الذاتية هي الحافز الذي يدفعع الإنسان نحو الجد والنشاط والإنتاج.

**المبدأ الثاني: مبدأ المنافسة بين المنتجين:** فالفرد عندما يسعى إلى منفعته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية المنتجين في المجتمع[7].

**ب– دور الدولة:** نادى الطبيعيون بترك النشاط الإقتصادي حرا دون تدخل الدولة وقد لخصت سياساتهم عبارة آدم سميث"دعه يعمل دعه يمر" وحجتهم فيي ذلك أن تلك السياسية وحدها هي التي تمكنمن تطابق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين، وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيغي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الإستثناء وفي مجالات محددة كحفظ الأمن الداخلي والخارجي، وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق إلتزامهم يتنفيذ مايرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الإقتصادي، كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وكذا القيان بمهام التعليم والصحة وماشابهها[8].

## 3– المنتج الصافي (الثروة و الإنتاج )

تعتبر الأرض بالنسبة للطبيعين هي العنصر الوحيد للإنتاج فقد إعتبرت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي انتاجا صافيا، بمعنى أن تنتج من الزراعة تزيد من الثروة التي تستهلك في عملية الانتاج الزراعي أي أن المنتج أكبر من المستخدم[9]، ويتضح من ذلك معنى "**المنتج الصافي" وفقا** للفيزيوقراطين هو عبارة عن الثروة المنتج مطروحا منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فإذا كان الفرق موجبا فإن

---

[5] - عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 04.

[6] - **نفس المرجع**، ص 05.

[7] - إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**،ص ص41،40.

[8] - أحمد السبع، **دور الدولة في الإقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر، 3الجزائر، 2016، ص 156.

[9] - زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص115.

النشاط يعتبر منتجا( أي يخلق إنتاجا صافيا ) إما إذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فإن النشاط يعتبر عقيما (غير منتج)[10].

**4- الجدول الإقتصادي:** قدم الفيزيوقراطيون مستوى آخر في تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع العام الناجم عن الريع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، وذلك من خلال إستخدام الجدول الإقتصادي الذي وضعه **فرنسوا كيناي** مستعينا في ذلك بخبرته في ميدان الطب، حيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الدخل ودوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الانسان(الدورة الدموية ) وتعتبر نظرية توزيع الدخل من أشهر النظريات التي قدمها الطبيعيون في دراساتهم الاقتصادية وركز من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرة كيناي تدرس الدخل على المستوى الوطني وليس وفق نظرة جزئية تركز على دخل الفرد كوحدة للتحليل[11]، فمن خلال الجدول الاقتصادي حاول كيناي أن يبين كيفية توزيع الناتج الصافي ودورانه بين الطبقات في المجتمع ليقدم لنا بذلك عرض لدورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى، فإنطلاقا من مبدأ الريع الصافي وتقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة وأخرى منتجة استطاع كيناي أن يخطط جدولا اقتصاديا بين فيه كيفية انتقال الثروة من الطبقة المنتجة الزراعية إلى غيرها من الطبقات العقيمة ثم تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي الزراعية وهكذا في كل عام من الانتاج[12].

* **ووفقا لتصورات كيناي** فإن المجتمع يتشكل من طبقات ثلاثة وهي: [13]

أ- الطبقة المنتجة: وتضم جميع المنظمين والمزارعين الموزعين على مختلف الأنشطة الزراعية، وهي الطبقة التي بمفردها تحرر الناتج الكلي السنوي عن طريق استثمارها لأموال ثابتة وأخرى متداولة تستخدم لإيجار الأرض من أصحابها (الملاك) وشراء مواد مصنوعة وسيطة لدن الصناعيين، فعمليات الإستثمار والعمل المبذول أنشطة هادفة تمكن هذه الطبقة من تحقيق الصافي في صورته النقدية.

ب- **طبقة الملاك:** وتجمع في عضويتها الطبقة المالكة الحاكمة وملاك الأراضي وبعض رجال الكنيسة، أي ان هذه الطبقة تقوم بتأجير الأراضي وتحصل على عائدات بالمقابل في صورة ريوع تقدمها لها الطبقة المنتجة.

ج- البطبقة العقيمة: وهي تضم التجار والصناعين والحرفيين وأصحاب المهم الذين لايضيفون شيئا بعملهم في زيادة الثروة الإجتماعية بصورة مباشرة فهي طبقة عقيمة.

---

[10] - **نفس المرجع**، ص116.
[11] - إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق،
[12] - - **نفس المرجع**.
[13] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص102، 103.

* إذن **الجدول الإقتصادي** هو بيان تداول الإنتاج الصافي بيين هذه الطبقات الثلاث وقد استخدم كيناي أمثلة حسابية للتبسيط هذه الدورة: إفترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 05 مليار فرنك وبين كيناي عن طريق الجدول الإقتصادي دورة هذه القيمة، فإفترض أن العمل الزراعين يحتفظون بـ02 مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، اما الـ02 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي: ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليارا آخر على سلع وخدمات من الطبقة العقيمة وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 02 مليار فرنك(مليار من المزارعين بالإضافة إلى مليار من طبقة الملاك)، وتقوم هذه الطبقة بانفاق دخلها ععلى الزراعة لشراء ماتحتاج إليه من السلع الزراعية وبذلك تعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين، وبذلك تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها[14].

**5- الضريبة لدى الطبيعين:** على إعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد فقد نادي الطبيعيون بأن تقتصر الدول على ضريبة واحد تفرض على الزراعة حيث تفرض تلك الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، وريفض الطبعيون فرض الضرائب المتعددة على أساس أنه لو فرضت ضرائب أخرى على الصناع والملاك فإنهم يدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للزراع (وذلك برفع قيمة ايجار الأرض على المزارعين المستخدمين) وكذلك الحال بالنسبة للصنالع ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية الذين يتحملون الضريبة، اذن ففرض ضريبة واحدة على طبقة المزارعين وحدهم يمنع إزدواجية فرض الضريبة على ذات الطبقة ويوفر جهد الدولة وأموالها لجباية مثل تلك الضرائب[15]، تنطوي على إهلاك الثروة لأن التاجر يمتص بالربح جزءا من هذه الثروة لهذا ينبذ الفيزيزقراطيون هذا النوع من التجارة حتى بين الدول ويددعون لإقتصار الإستيراد على المنتجات التي لاتستطيع الدولة أن تنتجها بنفسها، اما المبادلة الوحيدة التيي تعتبر مجدية ونافعة فهي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين، لذا فقط طالب الفيزيوقراطيون بإطلاق حرية تجارة الحبوب في الداخل واطلاق حرية تصدير الحبوب لتوسيع دائرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب سعرا جيدا أي سعرا مرتفع يعود بالنفع على الشعب ويشكل حافزا لتنمية الزراعة مصدر الثروة[16].

---

[14] - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 122.

[15] - زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص 122.

[16] - مصطفى العبد الكفري، ابراهيم عنان، **المدخل إلى علم الإقتصاد(الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الإقتصادية)**،كلية الإقتصاد، منشورات جامعة دمشق، مقرر لطلاب السنة أولى ، 2016، 2017، ص 212.

**ثالثا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة الطبيعية:**

– وضعت المدرسة الطبيعية الأسس لقيام علم الإقتصاد السياسي والمذهب الفردي الحر بإعتبار أن النشاط الإقتصادي يجب أن يترك للأفراد يديرونه وفقا لمصالحهم الشخصية[17]، لكن رغم ذلك تعرضت هذه المدرسة لمجموعة من الإنتقادات والتي نذكر أبرزها:[18]

– إن الإقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة، مطلقة وعامة كتلك التي تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الإقتصادية تتغير وتتطور وبالتالي فإن القوانين التي تحكمها يطرأ عليها التغير والتطور تبعًا لذلك، وعلى ذلك فإن أحدًا لا يؤمن إمانًا مطلقًا في عصرنا الحالي بأن القوانين الإقتصادية قوانين حتمية لا انفكاك. منها ولا يمكن التغلب عليها.

– لا يمكن التسليم بأن النشاط الإنتاجي الوحيد هو الزراعة، فالإنتاج بحسب المفهوم السائد الذي يسلم به الجميع في وقتنا الحاضر، هو خلق لمنفعة جديدة وزيادة لمنفعة موجودة من قبل، وليس الاقتصار على مجرد خلق مادة جديدة فحسب، وبما كانت المنفعة هي كل إشباع لحاجة إنسانية، فإن الصناعة والتجارة تعتبران من قبيل الأنشطة الإقتصادية المنتجة كالزراعة.

– لقد ناد الطبيعيون بالإقتصار على **ضريبة واحدة** تفرض على النشاط المنتج الوحيد عندهم وهو الزراعة، ولقد تم التوضيح بأن الصناعة والتجارة تعتبران من الأنشطة المنتجة، ومن ثم يمكن أن يخلقا ناتجًا صافيا كذلك، وبالتالي يحب أن تفرض على هذا الناتج ضريبة كتلك التي تفرض على ناتج الزراعة .

– يخشى من إهتمام الطبيعيين إهتمامًا بالغًا بالزراعة ووضعهم الصناعة في مرتبة أقل مما يساعد على إهمال الصناعة وحرمان الدول من التقدم الصناعي.

* ومن أوجه القصور النظري في هذه المدرسة هو تعريفها للإنتاج على أنه خلق مادة جديدة غير أنه في حقيقة الأمر هو خلق للمنفعة أو للزيادة منها لا غير[19].

---

[17] - إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 45.

[18] - بركان بن خيرة، مرجع سابق، ص ص 37، 38.

[19] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 45.